

اقتصاد

داود رمال

aborami20@hotmail.com

رئيس جمعية المصرفيين العرب في بريطانيا: سعر الصرف ثبت من أموال المودعين وأدى إلى كارثة

لكل أزمة سبب، ومتى عرف السبب سهلت المعالجة، وصار المستحيل ممكنا، والعصي سهلا. هي حال الوضع اللبناني الراهن الذي يتخبط في ازماته المتشعبة لاسيما المالية والاقتصادية، وكل ما يحتاجه توافر الارادات الصادقة والقيادات الواعية لنقله من حال اليأس الى واقع الازدهار

عن الاسباب التي ادت الى الوصول بلبنان الى الازمة الاقتصادية والمالية، تحدث رئيس جمعية المصرفيين العرب في بريطانيا جورج كنعان الى "الامن العام"، مقترحا سبل المعالجة.

■ ما الاسباب التأسيسية للازمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان حاليا؟

□ تعود جذور الازمة المالية والاقتصادية الى سنة 1992 عندما جاء الرئيس رفيق الحريري باستراتيجية اقتصادية جديدة تركزت على تحويل الاقتصاد اللبناني الى ما يعرف باقتصاد الخدمات او (Service economy). ولأن هذا النموذج كان سائدا عالميا، لقي ترحيبا من المعنيين الذين كان همهم بناء لبنان وتطويره بعد حرب مدمرة. رشح عن هذه الاستراتيجية اهمال للقطاعات الانتاجية، الزراعية والصناعية، حتى وصل الامر الى تدمير بعض المؤسسات الصناعية كمعامل الكرتون والسكر. اما عن قطاع الخدمات، فلم يبن على خطة واضحة تم نقاشها، ولم يحدد مثلا لقطاع السياحة توجهه. في مرحلة من المراحل، شكل قدوم السائح الخليجي حضورا جيدا، لكنه لم يكن على قدر الامال التي ارادته ان يتجاوز السياحة ليدخل عميقا في الدورة الاقتصادية.

■ ماذا فعلت الحكومة لتعويم الاقتصاد اللبناني؟

□ اول ما قامت به كان تقوية المصارف، وهذا صحيح، لأن اصولها كانت غير موجودة نتيجة الكارثة المالية التي حلت بالليرة اللبنانية في اواخر الثمانينات. لقد تحقق هذا الامر عبر تثبيت سعر صرف الدولار مع ترك الفوائد

بين العملتين اللبنانية والدولار على فارق كبير. استدان البنوك اموالا طائلة من الدولارات بفائدة متدنية وادعتها من دون اي مخاطرة في سندات خزينة كانت تدر فائدة باكثر من 40% سنويا. نتيجة هذه المضاربة السهلة بنت المصارف ارباحا هائلة على حساب الخزينة اللبنانية ومكنتها هذا من اعادة بناء رأسمالها بالكامل.

■ اين تكمن المشكلة في اعادة رسملة المصارف؟ □ المشكلة الاساسية ان هذه المصارف اما مملوكة مباشرة لمن هم في الحكم، او لمن هم شركاؤهم الذين فعليا مدوا ايديهم الى خزينة الدولة وحولوا المال العام الى مالهم الخاص. المشكلة الثانية تكمن في ان الامر لم يقتصر على المصارف، انما دخل فيه رجال سياسة ومال من غير اللبنانيين الذين حققوا ارباحا على حساب خزينة دولة منكوبة. المشكلة الثالثة ان سياسة تثبيت سعر صرف الدولار استمرت على عكس ما هو متبع عالميا والذي يقضي بتثبيتها لفترة وجيزة.

■ ما هي الطريقة التي كان يجب ان تعتمد في اعادة الرسملة؟

□ كان على اصحاب المصارف، وهم يشكلون كبار مساهمها، المساهمة في هذه العملية في الدرجة الاولى، وما تبقى تقوم به الدولة على ان تمتلك في كل مصرف نسبة من الاسهم توازي قيمة استثمارها. عندما تنطلق المصارف من جديد وتبدأ تحقيق الارباح وتطرح اسهمها في الاسواق، تباع الدولة اسهمها في التوقيت المناسب وتستعيد اموالها مع الارباح المحققة فتعود هذه الاسهم الى القطاع الخاص. هذا ما

كان يجب ان يعمل به لكنه لم يحصل. الذي حصل كان اعطاء الدولة هدايا من خزينتها الى اغنى طبقة في لبنان.

■ كيف تم تنفيذ هذه السياسة المالية؟ □ تم المجيء بحاكم مصرف لبنان كان مسؤولا عن علاقات الزبائن بشركة Merrill Lynch وهو رياض سلامة. هذه الوظيفة الاتي منها غير مصرفية وبالمعنى المهني هي وظيفة من دون قيمة. عرفا، يعين حكام المصارف المركزية في العالم في الخمسينات من عمرهم بعد ان يكونوا قد حازوا شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد من جامعة مرموقة ولهم خبرة في مؤسسات مصرفية كبرى، وان يكونوا ناشرين لابحاث علمية كثيرة في مجال اختصاصهم. الهم ان يتميزوا بذكاء حاد وكاريزما تبعث على الثقة الكاملة واخلاق عالية. للاسف الشديد، لم يتمتع رياض سلامة بالخلفية المناسبة لادارة المصرف المركزي في بلد صعب مثل لبنان. هذه المهنة دقيقة الى درجة ومهمة الى درجة ان بعض الدول تلجأ الى حكام مصارف مركزية من خارج بلادهم كما حصل اخيرا في اسرائيل وفي المملكة المتحدة.

■ على ماذا استندت السلطة في الاعتماد على قطاع الخدمات؟

□ كان الاعتماد الكلي على حتمية نجاح محادثات السلام السورية - الاسرائيلية، وكانت قد اقتربت من خواتيمها. كان يظن ان السلام سيقود المنطقة الى نهوض اقتصادي كبير. كان هذا واقعا في حينه، لكن اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين خلط الاوراق بشكل جذري، وظهر ضعف سياسة الاعتماد على



رئيس جمعية المصرفيين العرب في بريطانيا جورج كنعان.

□ في اختصار، من اموال المودعين عبر الاستدانة من المصارف. هكذا تكونت الفجوة المالية الكبرى التي قدرت بحوالي 60 مليار دولار. مكنت هذه السياسة اللبنانيين من العيش في مستوى يوازي العيش في الدول الغنية والمتقدمة، فعاشوا كذبة بطريقة لا تعبر عن امكاناتهم الحقيقية. فعليا، اعطيت اموال المودعين الى اللبنانيين كافة لصرفها على ما يروق لهم، واستفاد الاغنياء اكثر من الفقراء من هذا الوضع. هذا بالاضافة الى ان الدولة اللبنانية راكمت مديونيتها الى نحو 30 مليار دولار صرفت معظمها على الرواتب وامور غير منتجة، وكل ذلك تم في الخفاء. فمصرف لبنان تلاعب في ارقامه ومنع التدقيق في حساباته. بالاضافة الى ان سيطرة البنك المركزي على المصارف كانت كاملة، فلم تعد المصارف مستقلة وتحولت فعليا الى فروع له، واسكت المصرفيون المعترضون من موظفين او اعضاء مجالس ادارة.

■ ماذا كان على المصارف ان تفعل؟ □ على المصرف ان يكون شغله الشاغل منع الخسارة عن مودعيه والحفاظ على اموالهم. في لبنان، اصبح المصرفيون شركاء مع البنك المركزي في سياسات ادت الى عكس ذلك. كان من غير المعقول على اي مصرفي يتمتع بمناقبية عالية ان يستثمر في سندات دولة عرف عنها سوء الادارة الهدر والفساد. هذا امر بديهي. وكان عليهم عدم الانخراط في سياسات بنك مركزي يعتبر اداؤه مشبوها، ولو ادى ذلك الى سحب رخصة البنك واقفاله. كان على المصرفيين الاستفادة من السيولة المتوافرة لديهم والاستثمار عالميا، لكن ليس في بلدان مثل الاردن وسوريا وتركيا ومصر اقتصاداتها ضعيفة، بل كان يجب ان يذهبوا في اتجاه دول الخليج واوروبا وافريقيا حيث تتمتع الدول هناك باقتصادات قوية وواعدة. اين كانت لجنة الرقابة على المصارف من كل ذلك؟ كانت اداة طيعة في يد البنك المركزي.

■ ما السبيل الى استرداد المودعين ودائعهم؟ □ اذا استمرت الحال على ما هي عليه من فوضى سياسية واقتصادية، ستضيع اموال

كل السياسة الاقتصادية في لبنان مبنية على الترفيع واللجوء الى الخارج

هذه الوضعية ان المصارف اللبنانية افضل من غيرها وبدأت الودائع تتدفق عليها. يومها، فوت حاكم مصرف لبنان فرصة اساسية لتعويم الليرة خصوصا وان سياسات تثبيتها كانت قد طالت كثيرا، وكان ممكنا عندها ان يتعزز سعر صرف الليرة في مقابل الدولار بشكل كبير. بعد ذلك كان اي هبوط لسعر الليرة سيبيّن ضعف الادارة المالية والسياسية والاقتصادية، ويجبر السلطة على التصرف، ويحرك المعالجات السياسية، ويقصر فترة الفراغات الحكومية والرئاسية.

■ مع الدخول في الازمة فعليا منذ العام 2011 كيف تمت المحافظة على سياسة تثبيت سعر الصرف؟

تطوير قطاع الخدمات على حساب الزراعة والصناعة. كما اظهر ايضا مخاطر الاستدانة العامة في جو سياسي مضطرب وضعيف اقتصاديا. اغتيال رابين مثل تحولا جذريا في القيادة السياسية للغرب من اليمين المعتدل الى المحافظين الجدد، وادى هذا التحول الى الكثير من الولايات في العالم لاسيما في المنطقة ولبنان. من الواضح انه في ظل وجود مخاطر سياسية كبرى، يجب بناء الاقتصاد على اساس صلبة وتجنب مخاطر الدين العام. هذا ينطبق على الشركات كما على الدول، وهذا ما لم تفعله السلطة انذاك في لبنان. منذ ذلك الحين، وحتى الازمة المالية العالمية سنة 2008، اصبحت كل السياسة الاقتصادية في لبنان مبنية على الترفيع واللجوء الى الخارج.

■ لكن لبنان وتحديدًا قطاعه المصرفي لم يتأثر بهذه الازمة العالمية كثيرا؟

□ هذا صحيح. السبب يعود الى عدم كفاية المصارف اللبنانية وقدرتها على الدخول في الامور المالية العالمية المعقدة، التي ادخلت المصارف العالمية في ازمة من جراء فساد وسوء ادارة هذه الادوات المالية الجديدة. اظهرت



البنك المركزي. في الوقت الحاضر، هناك قلعة هي البنك المركزي ابوابها موصدة وطرق التواصل معها شبه معدومة ولا تزود الاسواق المعلومات، وتتعاطى مع الطبقة السياسية اللبنانية باستخفاف وازدراء. انهاء هذا الوضع هو اساس للحل.

■ ماذا عن خطة التعافي الاقتصادي والمالي والتفاوض مع صندوق النقد الدولي؟
□ التعامل مع صندوق النقد الدولي يعني الالتزام بتفكير اقتصادي وسياسي معين، فهل نحن في لبنان نريد ذلك؟ هذا التعامل مفيد من ناحية التقديمات المالية التي يمنحها الصندوق، لكنه مفيد اكثر من الناحية المعنوية، اذ انه يجبر الدولة على اقرار وتنفيذ اصلاحات ضرورية، وهذا ما يعطي الثقة للمؤسسات الدولية والعربية للاستثمار والعمل مع لبنان. لكن تبقى تجربة الصندوق الدولي مع الدول غير ناجحة في معظمها، وآخر مثل هو مصر التي بعد التطبيق الكامل لخطة التعافي وجدت نفسها في الحفرة مجددا، وهي الان في خضم مفاوضات اخرى متعثرة مع الصندوق لاسباب سياسية.

■ هل انت متفائل بمستقبل الوضع في لبنان؟

□ كيف لا، وانا انظر الى ما حدث هذا الصيف من اقبال على لبنان من مغتربين واجانب، يعودون منه باجمل الذكريات رغم كل ما سمعوه عن اداء الدولة السيئ في معظم المجالات. نحن عشنا فترة ما قبل 1975 تحت واحدة من افضل الادارات الاقتصادية والمالية في العالم. انظر الى احتياطي الذهب، وهو ركيزة لحل ازماتنا الراهنة. انظر الى صادراتنا الصناعية في 1975، التي كانت اعلى من تلك في اسرائيل. انظر اين كنا في سنة 2009، رغم كل ازماتنا السياسية. انا لا اؤمن بالموارد الطبيعية، فعلم الاقتصاد يتناول بجزء منه ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية. انا اؤمن بالانسان اللبناني اولا واخيرا ومعه وبه انا متفائل.



مصرف لبنان تلاعب بارقامه ومنع التدقيق في حساباته

الشغل الشاغل للمصارف كان يجب منع الخسارة عن المودعين والحفاظ على اموالهم

وإذا تم هذا ستعود للمودعين الكبار اموالهم مع ارباح كبرى. تبقى شريحة المودعين المتوسطين، وهؤلاء يمكن اعطاؤهم سندات تصدرها البنوك الباقية في النظام المصرفي تكون متوسطة المدى مكفولة من الدولة اللبنانية، سهلة التداول مع ربط مردودها ويمكن ايفاؤها بتطورات اقتصادية جيدة، ليس اقلها استخراج الغاز. اشد على اهمية وجود مساهمين اجانب فعالين في البنوك الجديدة لاستعادة ثقة المودعين المعدومة في الوقت الحاضر في المصارف اللبنانية، لأن المشاركة الاجنبية ضرورية لمنع الوقوع في الاخطاء السابقة ولاحراج المصارف بنسبة مقبولة من اللعبة السياسية، ومن سيطرة

المودعين والمساهمين في البنوك اللبنانية الى غير رجعة. لكن يمكن مع الوقت اعادة اموال المودعين، على الاقل اذا ما تم اتفاق سياسي واسع تليه اصلاحات عميقة في هيكلية الدولة، خصوصا الجانب المالي منها، ويليه مخطط لاعادة هيكلية القطاع المصرفي. اذا تم ذلك، عندها يمكن حل المشكلة عن طريق تخفيف الارقام وتقسيم المودعين الى فئات. في البداية، يجب محو كل الفوائد العالية التي استفاد منها المودعون من جراء الهندسات المالية الخاطئة التي تمت بعد العام 2015. يمكن بعدها حل مشكلة المودعين الصغار عبر دفع اموالهم بالكامل لأن عددهم كبير وودائعهم الصغيرة مهمة جدا لهم. اما المودعون الذين يتعذر على معظمهم اخراج اموالهم من لبنان، فيعمل مع كل واحد منهم بمفرده، ويطلب منهم ان يساهموا في اعادة رسملة المصارف من ودائعهم ومن اموال طازجة عبر اقامة مصارف جديدة وقوية. ان تلك المصارف سيكون فيها مساهمون منها الدولة اللبنانية ومنها مصارف اجنبية، لانه من غير ذلك لا يمكن اعادة الثقة بأي مصرف لبناني. ان مودعا كبيرا صار مساهما كبيرا سيكون من عوامل انجاح هذه المصارف،



DOWNLOAD THE APP &
PLAY ON YOUR PHONE

